توجه لإخراج المهن والصناعات ذات الخطورة العالية من دمشق القديمة بشكل تدريجي

محافظ دمشق في اجتماعه مع فوج الإطفاء والدفاع المدني: الجاهزية الكاملة في هذه الأيام التي تشهد ارتفاعاً بدرجات الحرارة

دراسة لتركيب شبكة إنذار مبكر وفوهات للمياه في الحارات الفرعية

فادي بك الشريف

أكد محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي اليوم أهمية الإسراع بتأمين شبكة مياه خاصة لفوهات الحريق في دمشق القديمة للتدخل لإطفاء الحرائق فور حدوثها واتخاذ كل إجراءات وسائل السلامة فيها وجرد كل المهن الخطرة بالسرعة القصوى.

كما كشف المحافظ عن إعداد دراسة لتركيب شبكة إنذار مبكر وفوهات للمياه في الحارات الفرعية بالمدينة القديمة بالتعاون مع لجان الأحياء والمجتمع الأهلي.

ودعا كريشاتي خلال اجتماعه أمس مع فوج إطفاء دمشق والدفاع المدني ومديريات المحافظة المعنية إلى الجاهزية الكاملة على مدار الساعة في هذه الأيام التي تشهد ارتفاعاً بدرجات الحرارة للتعامل مع أي حريق قوراً.

كريشاتي شدد على وجوب جاهزية المؤسسات الحكومية وأجهزة الإطفاء وصلاحياتها ووسائل السلامة والحماية فيها إضافة لكفالة الفعاليات الصناعية والتجارية والاقتصادية.

وكشف عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق قيس رمضان في تصريح خاص لـ«الوطن» عن وضع خطة ومتابعة واستنفار جميع الكوادر للتعامل مع الحرائق تزامناً مع ارتفاع درجات الحرارة ما يتطلب وجود جهوزية عالية من الكوادر وفوج الإطفاء للتعامل مع أي إخبار عن أي حريق.

وأكد رمضان وضع خطة طوارئ علماً أنه سيصدر تعميم وتوجيهات بهذا الخصوص بما يتعلق بالوقاية وطرق النجاة واستنفار الوحدات الشرطية وفوج الإطفاء وإعادة التموضع في المناطق الأكثر خطورة وذات الاكتظاظ السكاني، بما فيه التركيز على المناطق الأثرية.

كما نوه بوجود أولوية كاملة لتأمين المحروقات لجميع آليات الإطفاء مع تقديم مختلف التسهيلات والدعم اللازم للقيام بالدور المطلوب على أكمل وجه والتعامل مع الحرائق.

هذا وبين عضو المكتب التنفيذي التشدد في موضوع تأمين أجهزة الوقاية في مختلف المجال والكازيات على اختلافها، بما فيه التركيز على المناطق التي تضم مواد سريعة الاشتعال.

وكشف رمضان عن وجود خطة لإخراج المهن والصناعات ذات الخطورة العالية من دمشق القديمة وذلك بشكل تدريجي مثل مهنة بيع البطاريات وورش الإصلاح التي تضم مواد سريعة الاشتعال، مع التشدد ضمن توجيهات المحافظ في قمع المخالفات والتشوهات البصرية واستخدام المواد التقليدية في أي أعمال ترميم بما ينسجم مع معالمها واعتماد مناهل للمياه ووسائل السلامة لحماية المنازل والمحال من الحرائق، وذلك انطلاقا من أهمية الحفاظ على الأبنية القديمة والأثرية في المدينة القديمة.

ولفت عضو المكتب التنفيذي إلى عقد اجتماع مع الجمعيات وطرح مبادرة للمساهمة في دعم الأسر التي تضررت من الحريق الأخير الذي اندلع في ساروجا.

من جانبه أكد قائد فوج الإطفاء بدمشق العميد داود عميري الجاهزية الكاملة للتدخل في أي حريق مع توفر مختلف المستلزمات والمعدات.

وبسبب ارتفاع درجات الحرارة وازدياد الحرائق في الفترة الأخيرة شددت قيادة فوج إطفاء دمشق على ضرورة اتباع عدد من التعليمات حفاظاً على السلامة العامة للأرواح والممتلكات، مؤكدة ضرورة عدم احتواء السيارة على مواد (القداحات- المشروبات الغازية- العطورات- البطاريات).

كما أشارت إلى ضرورة عدم ملء خزان وقود السيارة بالكامل، وتعبئة وقود السيارة مساء، وعدم السفر بالسيارة في فترة الظهيرة، وعدم تعبئة إطارات السيارات أكثر من اللازم وخاصة في السفر.

ودعا الفوج إلى الحرص على عدم وضع أسطوانات الغاز والمواد البترولية في الشمس، والتأكد من عدم زيادة الأحمال على عدادات الكهرباء والقواعد والأسلاك.

حضر الاجتماع رئيس مجلس المحافظة محمد إياد الشمعة ونائب رئيس المكتب التنفيذي علي المبيض وأعضاء المكتب والمدراء المعنيون في المحافظة.

وكان لفت مدير الإطفاء وإدارة الكوارث في وزارة الإدارة المحلية والبيئة العميد عصام محمد إلى أنه منذ بداية العام وحتى الشهر الحالي تم تعميم العديد من الكتب لاتخاذ الإجراءات الوقائية والتحضير والتجهيز وتأمين المعدات والكوادر البشرية اللازمة لمواجهة أي حالة طارئة وللتعامل مع حرائق الغابات والحراج خلال فصل الصيف، مؤكداً إعداد كتب للمحافظين لإعداد خطة توزيع للآليات ووضع خريطة على مستوى كل محافظة يتم من خلالها تشكيل لجان في المحافظة على مستوى الوحدات الإدارية لتعزيز المراقبة من المناطق القريبة من الحراج وتوزيع آليات الإطفاء والدفاع المدني وسيارات الخدمات الفنية وغيرها.

> رمضان لـ«الوطن»: دعم الأسر المتضررة وأجهزة وقاية من الحرائق بمختلف المحال والكازيات

إخماد أكثر من ١٠٠ حريق منذ بداية موجة الحر في حمص.. ومدير الدفاع المدني: معظم الحرائق الزراعية بسبب شرارة كهربائية

قائد فوج الإطفاء: السبب الأساس العامل البشري وسوء استخدام النار من المزارعين

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير الدفاع المدني بحمص العميد مهذب المودي لـ«الوطن» أن عناصر الدفاع المدني بالتعاون مع فرق الإطفاء الأخرى أخمدوا أكثر من ٨٠ حريقاً منذ بداية موجة الحر بالمحافظة أي خلال أيار وحزيران وتموز، لافتاً إلى أن الحرائق تنوعت بين زراعية وحراجية وأعشاب ومنازل وغير ذلك.

وأشار إلى أن أكبر تلك الحرائق كان الحريق الذي اندلع في الأراضي الزراعية لقرى رباح والمرأة وأوتان والمحفورة بريف حمص الغربي والذي أتى على مساحة تقدر بحوالي ألف دونم من الأراضي المزروعة بأشجار التفاح والزيتون والتين والكرمة، إضافة إلى الحريق الذي اندلع في أراضي قرية سنون على مساحة تقدر بنحو ٤٠ دونماً.

وكشف العميد المودي: أن أسباب أغلب الحرائق تعود لشرارة كهربائية كانت تحدث نتيجة وجود توتر كهربائي في الأراضي الزراعية، إذ إنه وعند وصل التيار الكهربائي تحدث شرارة ينتج عنها اشتعال النيران، إضافة إلى إهمال بعض المزارعين وعدم اهتمامهم بإزالة الأعشاب من أراضيهم ما يسهم في سرعة تمدد الحرائق على مساحات واسعة.

ولفت المودي إلى أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لمواجهة الحرائق أهمها إنشاء ٤ مفارز متقدمة في عدد من مناطق المحافظة (شين وتدمر وشنشار وتل شنان) وذلك للتعامل مع الحرائق بأقصى سرعة ممكنة والتخفيف من أضرارها ومنع امتدادها، مشدداً على ضرورة زيادة نقاط المراقبة لدى أهميتها بالبسيطرة على الحرائق قبل امتدادها.

من جانبه أشار قائد فوج إطفاء حمص الرائد إياد محمد لـ«الوطن» إلى أن عناصر الفوج نفذوا ما يزيد على ١٠٠ مهمة إطفاء حريق منذ بداية موجة الحر بالمحافظة، مبيناً أن نحو ٣٥ بالمئة من تلك الحرائق كانت في أراض زراعية وحراجية وأتت النيران في تلك الحرائق مجتمعة على نحو ١٥٠٠ دونم من الأشجار المثمرة والمحاصيل الزراعية المختلفة، إضافة إلى نحو ١٥ مهمة إخماد حريق بسيارات.

وعزا الرائد محمد أسباب الحرائق بشكل عام وأساسي إلى العامل البشري وخاصة في حرائق المناطق الزراعية، موضحاً أن سوء استخدام النار من المزارعين ورمي عقب سيجارة من المارة هي الأرجح بتسبب الحرائق.

وبين أن ارتفاع درجات الحرارة من العوامل المساعدة والمسببة للحرائق جراء تجفاف الأعشاب وبيوستها إلا أنها غير كافية وحدها لاشتعال النيران من دون سبب مساعد آخر كالشرارة الكهربائية أو قطعة زجاج أو عقب سيجارة وغير ذلك، مشدداً على ضرورة قيام المزارعين بإزالة الأعشاب وتنظيم طرقات لمنع تمدد النيران في حال اندلاعها.

وأكد محمد أن طواقم الإطفاء في حالة استنفار وجهوزية كاملة للتعامل مع أي حريق قد يندلع، كما أنه يتم الإبقاء على سيارات الإطفاء في المناطق التي تم إخماد النيران فيها لتبريدها ومراقبتها تحسباً لاندلاعها من جديد.

«الوطن» في جلسة المكتب التنفيذي لمحافظة ريف دمشق

أبو سعدى: سيتم نشر قرارات المكتب التنفيذي عبر الإعلام

٢٦ وحدة إدارية من أصل ١٥٦ تستخدم فيها الأمبيرات في المحافظة

عبد المنعم مسعود

حضرت «الوطن» جلسة المكتب التنفيذي أمس في محافظة ريف دمشق الذي يعقد اجتماعاته يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع برئاسة المحافظ وأعضاء المكتب التنفيذي في المحافظة.

وبين محافظ الريف صفوان أبو سعدى في الجلسة أن جلسات المكتب التنفيذي للمحافظة تعتبر جلسات سرية وفقاً للقانون لكن ما يتم قرارات ليس سرياً وسيتم نشره للاطلاع عليه سواء من المواطنين أم الإعلام.

وأكد أبو سعدى أن محافظة الريف أنجزت خلال الفترة كماً كبيراً من الأعمال المتراكمة وإعادة تفعيل العديد من المديريات بما يخدم المواطن وبسهم في تيسير معاملاته الإدارية مثل مديرية هندسة المرور ومديرية الخدمات العامة.

وأضاف أبو سعدى: تم العمل أيضاً على اختصار المسار الزمني وضبطه للعديد من المعاملات والقرارات التنظيمية التي يتم اتخاذها في المحافظة من تشكيل لجان وغيرها خصوصاً فيما يخص المخططات التنظيمية وأحكام المرسوم رقم ٥ لعام ١٩٨٢ وكذلك فيما يخص التعديلات الدورية للمخططات التنظيمية وتشكيل لجان الهدم المركزية الفرعية وفق المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ وذلك إضافة للقرارات التنظيمية المحالة للوحدات الإدارية وفق الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون ١٠٧ لعام ٢٠١٢.

وتابع المكتب التنفيذي برئاسة المحافظ مناقشة موضوعاته بالموافقة على السماح للأمبيرات بالعمل في ريف دمشق وفقاً لقرار الحكومة مع وجود الضوابط اللازمة كمنع استخدام الشبكة الكهربائية والابتعاد عن محولات الكهرباء وموافقة الجوار وعدم الإزعاج إضافة لموافقة مديرية البيئة.

وتبين خلال مناقشة هذا القرار أن عدد المناطق التي تستخدم فيها الأمبيرات يبلغ ٢٦ وحدة إدارية من أصل ١٥٦ وحدة، فهناك وحدات إدارية لا توجد فيها أمبيرات نهائياً مثل التل وجرمانا ودير عطية وغيرها، في حين توجد في الوحدات الإدارية التي فيها كثافة في العمل الصناعي الحرفي مثل سقبا ودوما وعربين وغيرها.

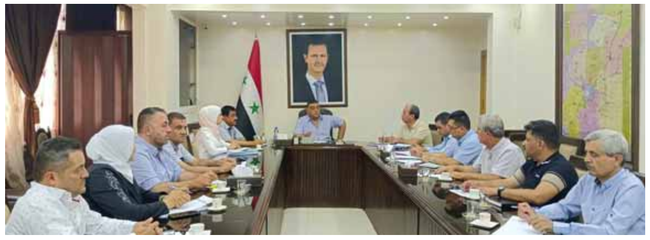

وناقش المكتب موضوع التوفيق بين المنشآت السياحية والوحدة الإدارية في السيدة زينب حيث إن أغلب المنشآت تعمل بموجب ترخيص إداري مؤقت ويبلغ عددها ١٠٤ منشآت وتنتهي تراخيصها الإدارية في شهر نيسان من العام القادم، وقرر المكتب الإحالة إلى وزارة السياحة لمقاربة واقع مدينة السيدة زينب بواقع جزيرة أرواد والاستفادة من التجربة بما يخدم المدينة والمنشآت السياحية فيها وينهي مخالفة هذه المنشآت للشروط الواجب توفرها في المنشأة السياحية.

وأقر المكتب موضوع تركيب جهاز التتبع للآليات الحكومية في العديد من البلديات وذلك عبر تخصيص هذه البلديات بإعانة مالية من أجل أن تكون قادرة على دفع ثمن جهاز التتبع.

وقال عضو المكتب التنفيذي إياد الدادر في تصريح لـ«الوطن»: إن المحافظة بدأت منذ فترة بتركيب أجهزة التتبع لآليات المحافظة والوحدات الإدارية، مبيناً أن الوحدات التي لديها اعتمادات تقوم بتركيب الأجهزة على نفقتها فيما يتم تخصيص إعانات من المحافظة للوحدات الإدارية التي تكون وارداتها منخفضة.

وناقش المكتب واقع مشفى الكسوة ورنكوس في ظل واقع كلا المشفيين والخطوات اللازمة لذلك وقرر قبول تبرعات من المجتمع المحلي في معضمية القلمون وإحالتها للوزير المختص للموافقة عليها.

وصدق المكتب التنفيذي لمجلس محافظة ريف دمشق على عدد من مشاريع العقود وأصدر عدداً من القرارات من بينها المصادقة على عقد مشروع صيانة زفتية لبعض شوارع بلده رنكوس بقيمة ٤٠٠٦ مليون ليرة سورية لا غير وعقد مشروع عقد مزايدة لبيع معدات الفرن الآلي في بيت تيما بقيمة ٥٤٠٢ مليون ليرة إضافة للموافقة على مضمون كتاب مجلس بلدية بلدة زملكا بخصوص طلب الموافقة على الإعلان عن استدراج عروض أسعار وبالسرعة الكلية لصيانة آلية النظافة تجنباً لانتشار القمامة علماً أن الاعتماد من موازنة المجلس.

ووافق المكتب التنفيذي على مضمون كتاب رئيس مجلس مدينة السيدة زينب المتضمن رغبة المجتمع المحلي في قرية خربة الورد بتأمين ودفع جميع التكاليف المترتبة على تأمين التغذية الكهربائية من خط معفى من التقنين لمضخة مياه خربة الورد رقم واحد بعد الإحالة إلى وزارة الموارد المائية وقبول التبرع عملاً بالقانون المالي.

ووافق المكتب أيضاً لبلدية عين ترما بخصوص طلب إعانة مالية لترحيل الأنقاض من بلدة عين ترما إلى منطقة المحافل مقابل أسواق الخير بمبلغ وقدره ٤٥,٦ مليون ليرة سورية ولمجلس بلدية حلا بخصوص إعانة مالية بمبلغ قدره ٢١,٩ مليون ليرة لتنفيذ أعمال إصلاح وصيانة عاجلة لخط الصرف الصحي عند المصب في قرية حلا من الأموال الطارئة.

بمشاركة ٧٦ متطوعاً..

الجلسات الحوارية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل «شمل» تنطلق بطرطوس

طرطوس- ربا أحمد

انطلقت الجلسات الحوارية لمشروع «شمل» في محافظة طرطوس أمس الأحد في مقر مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بمشاركة ٧٦ متطوعاً وتستمر لمدة يومين.

الجلسة الأولى بدأت الساعة العاشرة باتصال مباشر مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي منجد الذي قال: إن الهدف هو أن نتحاور مع بعضنا لمواجهة كل ما يعوق عملنا في تخفيف آلام الناس بحيث نخلق تعاوناً بين المكونات الثلاثة وهي المجتمع الأهلي والقطاع الخاص والحكومة مشيراً إلى أن الوزارة تعقد هذه الجلسات الحوارية «شمل» على مسؤولية الوزير الشخصية والسقف مفتوح فيها ويبدأ وينتهي عند الثوابت الوطنية واحترام الوطن وسيادته، وما عدا ذلك فإن للمحاورين مطلق الحرية في تناول ومناقشة المحاور الرئيسية.

ووعد منجد محاوري طرطوس بأن يتم تبني كل المقترحات التي تصب بالمصلحة العامة من خلال مجموعة من التوصيات التي ستوضع على صفحة الوزارة وضمن برنامج زمني لكل توصية وشفافية مطلقة ضمن أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لافتاً أنه يمكن للمتطوعين الاطلاع على المحاضر للتأكد من الشفافية وأن كل التوصيات المطروحة موجودة، فالوزارة ستدعم الجميع لما فيه خدمة الناس، بحيث ستكون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي وزارة القطاع الأهلي.

بدورها مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل بطرطوس ولادة جلب أوضحت في لقاء مع « الوطن» أن جلسات «شمل» هي حوارية متضمنة أربعة محاور، أولها تحليل نقاط الضعف والقوة والتحديات والفرص، وثانيها مالية المنظمات، وثالثها تشاركية العمل وبناء التحالفات وآخرها التصنيف المعياري الحالي، وذلك لمدة يومين بمشاركة ٧٦ متطوعاً يمثلون أنفسهم، وذلك للحوار في إطار النهج التشاركي مع الوزارة ومناقشة كل الصعوبات والتشريعات وكيفية تيسير العمل الأهلي للوصول للأهداف المشتركة بدعم المجتمع.

وفي لقاء مع عدد من المتطوعين، أوضحت ديانا سعد من جمعية المرأة الذكية أنها مع مجموعة من المتطوعين سيناقشون المحاور الأربعة بشكل موسع وإسقاطه على القطاع الأهلي بطرطوس لإيجاد مخرجات وتوصيات قابلة للتطبيق العملي وليس مجرد كلام.

بدورها امتثال عباس من فريق النواة المجتمعية للجمعية السورية ومنسقة مبادرة (لمة حلوة) في منطقة القدموس أشارت إلى أن تركيزها خلال الحوار سيكون منصباً على نقاط الضعف في العمل الأهلي والصعوبات المالية وغياب من يتبنى أي فكرة واعدة لفئة هشة.

بينما لفتت مارينا مسيحة وهي مشرف مؤسسة الأولمبياد الخاص لذوي الإعاقة في صافيتا إلى أنها ستناقش تمكين الجمعيات في مناطقهم من خلال خلق دعم من المناطق نفسها وإشراك وتشبيك الجهات والمنظمات الممولة دولياً.

وأوضحت سرا نبهان من جمعية البتول أنها ستطرح دعم حماية الطفل ولاسيما ما يخص عمالة الأطفال لأن الوضع فيها بات يؤلم ويتوسع بشكل كبير.

وناشط العمل المجتمعي محمد أبو عيسى أكد أنه سيطرح الخلل البنيوي الموجود لدى مؤسسات العمل التطوعي، وغياب الإستراتيجيات لأي جهة أهلية من المفترض أن تبني قراراتها وأعمالها على أهداف مدروسة أكاديمياً للوصول عبر خطوات محددة إلى تلك الأهداف.

ومن الجمعية السورية لرعاية المرأة والطفل شاركت ريم حرفوش التي بينت أن مناقشتها ستتركز على الأمور الإدارية والتنظيمية والمالية، إلى جانب تراجع دور الشباب في العمل التطوعي بسبب الظروف الحالية والنقص المالي والدعم.

يذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كانت قد أطلقت الجلسات الحوارية «شمل» في المحافظات السورية نتيجة لما كانت الجهود والمبادرات التي قدّمتها مختلف الجهات المجتمعيّة تستحقّ إشراكاً أكبر في القرارات والأنظمة التي تتعلّق بعملها ومستقبلها.

ودعت كل متطوع أو عضو في اتحاد، مؤسسة، جمعيّة، رابطة، منتدى، ناد، فريق تطوعي، مبادرة، أو هيئة روحيّة، والعاملين والخبراء في المجال الإنساني.... ومن يرغب للتسجيل في استمارة عبر المنصة للمشاركة في برنامج «شمل» الذي ينطلق وفق أربعة محاور وهي تحليل نقاط الضعف والقوة والتحديات والفرص، ومالية المنظمات غير الحكومية (التمويل – الحوكمة – المصابر – الآليات – الأنظمة المالية والمحاسبية) إضافة إلى تشاركية العمل وبناء التحالفات ومن ثم التصنيف المعياري الحالي (الأنشطة والتخصصات – الواقع – الطموح – تعريف – تقييم – قياس الأثر – الفئات المستهدفة – آليات الاستهداف) انطلاقاً من الأنشطة على الأرض ومن جميع المحافظات السورية.